العنف بعد ثورات الربيع العربي
رؤية تحليلية

أ.م. د بهاء عدنان السعبري

نبذة عن الباحث :
تدريسي في كلية العلوم السياسية – جامعة الكوفة.

تاريخ استلام البحث :
٢٠١٩/٠٢/٢٤
تاريخ قبول النشر :
٢٠١٩/٠٣/٠٤

Violence after the Arab Spring-Analysis Perspective

Abstract

The Arab Spring Revolutions and the spread of extremism in the Middle East led to emergence of dictatorships that aim to maintain its countries stability and preventing political change. The spread of violence appear as a result of political, social or religious causes, it's an old phenomena that increased because of simulation and imitation, however its transformation to other countries lead to increase the violations.

The Arab Spring Revolutions supposed to form a democratic transformation that has the ability to transfer exercise of power from dictator regimes to democratic ones; however, the challenges that face democratic transformation has affected the stability in The Region and increased the internal conflicts moreover it has speared to other countries. So as a result, the Arab spring countries became a source of threat and violence.

Key words:-Violence- Arab Spring Revolutions – Arab violence –causes of violence

ملخص

ان ظاهرة انتقال العنف او عدوى العنف هذه الظاهرة قديمة وان محاولة التقليد والمحاكاة تزيد من اتساعها فهي تظهر لحاله سياسية واجتماعية او دينية وتعد بالانتقال من بلد الى اخر من يزيد من مساحات العنف.

كان من المفروض ان يشكل الربيع العربي نقلة في امكانية بناء انظمة سياسية ديمقراطية قادرة على الانتقال من الانظمة الدكتاتورية الى الممارسة

السلسة للسلطة وبصورة سليمة وديمقراطية، الا ان التحديات الى جانب عملية الانتقال المتعثرة جعلت المنطقة غير مستقرة وزادت من مستويات الصراع الداخلي لينتقل الى الخارج وسبب عدم القدرة على بناء نماذج واليات تكون قادرة وكفيلة على تحقيق عملية الانتقال. فلم يعد نطاق العنف في بلدان التغير فقط، انما اصبحت مصدر للتهديد، وبالتالي ساهم عدم الاستقرار وظهور الانقسامات السياسية والدينية في ظهور الارهاب والعنف العابر للحدود.

الكلمات المفتاحية: – العنف – الثورات العربية – العنف العربي – أسباب العنف.

المقدمة :

شهدت دول منطقه الشرق الأوسط بعد ثورات الربيع العربي حالات من الانفتاح السياسي و بوادر حرية التعبير عن الرأي مع تصاعد حالة من عدم الاستقرار الامني و السياسي ،فضلاً عن انقسامات أثنية وعرقية و طائفية برزت للساحة، ما خلق إشكالية حول كيفية أدارة الدول وتحقيق الأهداف من عملية التغيير في ظل بروز مشاهد الضعف و الانحدار في هذه الدول، لم تكن ظاهرة العنف هي الحالة الاوضح فقط، أنما كانت الصورة التاريخية لظاهرة التغيير في الشرق الاوسط، فمعظم الدول شهدت عمليات تغيير و انقلابات رافقها عنف، الا أن ثورات الربيع العربي جاءت بعد سنوات من استقرار الأنظمة و جاءت بصورة ثورات شعبية جماهيرية شبابية بمطالب الديمقراطية و الاصلاح السياسي وهذا كان من المفروض أن يدفع بحالة من الاستقرار و التحول الحقيقي في ادارة الدولة، إلا أن الأنظمة السياسية ما بعد التغيير لم تقتنص الفرصة في بناء أنظمة ديمقراطية و فرض الاستقرار السياسي و الاقتصادي، بل كانت أحد الأسباب التي دفعت الى خروج الثورات و أهدافها عن ما هو مطلوب منها، بفعل ضعف الادارة و أنتشار الفساد و المحسوبية، مما خلق ردة فعل مضادة تجسدت بالعنف للتعبير عن الرفض، و هذا زاد من ظاهرة العنف بصوره كبيره بعد ثورات الربيع العربي، سواء بالأنظمة التي شهدت تغيير إم التي تشهد اضطرابات و صراعات بين الأنظمة القديمة و القوى التي تسعى للتغير و لكن المحصلة النهائية، فهناك حالة من أنتشار للعنف أصبحت السمة الغالبة لدول المنطقة، هذا العنف له مسبباته التي أخذت تبرز و تتطور ما بعد التغيير، ففي الوقت الذي كانت قوى التغيير تسعى الى الوصول لدرجة من الاستقرار و الإصلاح السياسي، إلا أنها وجدت نفسها تذهب بالاتجاه المعاكس، هذا الاضطراب في الاتجاه خلق حالة من العنف المتسلسل ، الذي اصبح احد مخرجات الربيع العربي.

الاشكالية: تبرز إشكالية الدراسة في ارتفاع ظاهرة العنف بعد الربيع العربي، اذ أصبح هناك تحول في إطار التفاعل من الحوار والدبلوماسية الى النظام المسلح وان اسباب هذا التحول هو ان الحوار والدبلوماسية أصبحت غير مجديه أو غير قادرة على تحقيق الأهداف، إذ أنها غير موجودة، لذلك يتم اللجوء الى العنف المسلح كظاهرة ملازمة لدول الربيع العربي.

الفرضية:تقوم فرضية الدراسة على أساس انه كلما انحسر نطاق الحوار والدبلوماسية، كلما زاد نطاق العنف المسلح كونه خياراً مؤاتيا بسبب عدم قدرة الحوار على تلبية

المتطلبات، وأن لهذا العنف أسبابه ومعطياته التي ساهمت في خلق بيئة مضطربة في المنطقة.

المنهجية:تقوم منهجية الدراسة على استخدام المنهج التحليلي من أجل معرفة اسباب التحول واللجوء الى العنف، فضلاً عن المناهج الأخرى كالمنهج المقارن والتاريخي للوصول الى العوامل الحقيقية التي أدت الى انتشار هذه الظاهرة.

المطلب الاول: مجتمعات ما بعد الثورات: –

كان من المفترض أن يشكل الربيع العربي نقلة في إمكانية بناء أنظمة سياسية ديمقراطية قادرة على الانتقال من الأنظمة الدكتاتورية الى الممارسة السلسة للسلطة وبصورة سلمية وديمقراطية، إلا أن التحديات وعملية الانتقال المتعثرة جعلت المنطقة غير مستقرة وزادت من مستويات الصراع الداخلي لينتقل الى الخارج، مما سبب عدم القدرة على بناء نماذج وآليات تكون قادرة وكفيلة على تحقيق عملية الانتقال، فلم يعد نطاق العنف في بلدان التغير فقط، إنما اصبح مصدراً للتهديد كتونس مثلاً التي اصبحت من أكثر الدول المصدرة للمقاتلين [1]، من ثم ساهم عدم الاستقرار وظهور الانقسامات السياسية والدينية في ظهور الارهاب والعنف العابر للحدود، هذه الانتقال بالعنف أرتبط بالدرجة الاساس بعلاقات سياسية متوترة بين الدول مما يجعلها تحاول الاستفادة منه اما من أجل السيطرة في هذه الدول بعد التغيير أو من أجل إفشال التجربة.

بعد أحداث الربيع العربي وانتشار موجة من التطرف الجهادي العنيف في الشرق الأوسط، أفرزت هذه الحالة إمكانية بروز دكتاتوريات فردية تهدف الى المحافظة على استقرار بلدانها من انتقال عدوى التغيير، ويبرز تقرير المخاطر الناشئة عام ٢٠١٦ ان ظاهرة انتقال العنف أو عدوى العنف هي ظاهرة قديمة وأن محاولة التقليد والمحاكاة تزيد من أتساعها فهي تظهر لحالة سياسية واجتماعية أو دينية وتعد بالانتقال من بلد الى أخر مما يزيد من مساحات العنف [2].

لقد ساهم غياب التنوع في الشرق الاوسط في بناء مدرك ثابت حول أمكانية احتواء الكل و تقبل الاخر ، هذه الحالة خلقت نوع من الاستقطاب السياسي و الاجتماعي وبدأت تدور حوله الظواهر الاخرى ، فالاستقطاب و بناء الولاءات ظاهرة قديمة و عالمية، إلا أنها ظهرت بصورة واضحة في منطقة الشرق الاوسط بعد ثورات الربيع العربي و ظهرت داخل الدولة الواحدة، مما ساهم ذلك في انحسار الفضاءات الأخرى التي يمكن للمواطن اللجوء اليها، و زاد من الاستقطاب داخل المجتمع الواحد، لا سيما في ظل توجهات الأنظمة و السياسات الحديثة نحو السلطوية و أنتشار الفساد و المحسوبية و سوء الادارة مقابل تزايد الضغط على الاصوات المطالبة بالإصلاح و الديمقراطية و التنوع الاجتماعي [3].

لقد ساهم الإحباط و الإدراك من قبل المجتمع بفشل الثورات العربية و عملية تغير الأنظمة السياسية في خلق حالة الانتقال من الحالة السيئة إلى الحالة الأفضل، لا سيما في المجال السياسي و الاقتصادي و الخدماتي ، ساهم هذا الإدراك في حالة مضادة أو تيارات

مضادة من قبل المجتمعات من أجل محاولة تصحيح المسار، فحالة الانحدار التي شهدتها دول التغيير و عدم قدرتها على دفع عملة التقدم نحو الأمام، هذا جعل المواطن يشعر بفشل التغيير، فعملية التصحيح التي قادتها تيارات وحركات اجتماعية و مدنية عبر المظاهرات السلمية و الاحتجاجات قابلتها بعض الأنظمة بالرفض و استخدام القوة، مما زاد من الرغبة باللجوء للعنف و التعبير عن الرأي و الرفض لتلك السياسات ، فالحاجز الاساس للقمع قد استطاعت شعوب دول التغيير كسره، و ان عملية أعادة اخضاعها أمراً صعباً ، لذلك فان استخدام العنف و التعبير عن رفضها يكون من الصعوبة السيطرة عليه أو قمعه بنفس الأسلوب، فالتغيير الاجتماعي و الطبقات الاجتماعية قد تطورت، و أن وسائل الاحتجاج و العنف هي الأخرى لم تعد نفسها، و لم تعد التنظيمات السرية و الدعوات الفكرية و الايدلوجية هي الاساس لمواجهة الأنظمة السياسية، فالتحشيد و القدرة على التعبئة أصبحت أكبر، صحيح أن الاستقطاب و بناء الهويات أخذت جانباً ايدلوجياً و دينياً، إلا أنها لم تكن ضمن وسائل المواجهة[٤] .

زادت مساحات العنف في مجتمعات الثورات حتى العنف الطائفي و العنف المجتمعي و العنف ضد النظام السياسي و العنف من قبل النظام السياسي و العنف الجهادي المبرر، بالمقابل لم يعد العنف حكراً على الجانب الديني، فظهرت موجات عنف علمانية من قبل المواطن ضد الدولة و تطرح (Patricia Bauer) استاذه علم النفس في (University of Miami) و (Bertold Schweitzer) استاذ الفلسفة المحاضر في (The University of Dundee) الاسكتلندية تساءل حول تفاوت استخدام العنف في الثورات العربية و لماذا هي مرتفعة جداً في بعض البلدان في حين لم ترتفع جداً في بلدان أخرى؟ ويرى الباحثان أن الانتقال من المعارضة غير العنيفة الى المعارضة العنيفة وانتشارها مرتبط بكيفية أدارة النظام السياسي للسلطة بعد التغيير، ففي مصر لم ترغب المؤسسات لا سيما العسكرية في تصعيد العنف واستخدامه ضد المحتجون في حين ظهر ذلك واضحاً عند بعض الدول مما زاد من مساحاته [٥].

وبنفس الاتجاه يذهب (George Lawson) من الكلية (London School of Economics) من أن هناك ثلاثة متغيرات ساهمت بدفع المجتمعات العربية بعد الثورات لاستخدام العنف والقوة ويحددها (George Lawson) مما يلي [٦]: –

١– طبيعة الأنظمة السياسية التي تسلمت السلطة بعد قيام الثورات وتوظيفها للمؤسسات العسكرية والاجهزة السرية لقمع الاحتجاجات.

٢– الدور التنظيمي والتحشيد والقدرة على التقارب بين الجماعات المعارضة حيث ساهم التنسيق في رفع مستوى التحدي.

٣– المتغيرات الاقليمية والدولية وتدخلاتها في دول الربيع العربي واستخدامها للعنف ودعم الاحتجاجات السلمية.

وتظهر الإشكالية الحقيقة في تعدد متغيرات المسببة للثورات في كل دولة، فهناك أسباب خاصة كانت دافعاً لقيام الثورة، في حين أن النتائج واحده وهي ارتفاع مستوى العنف وعدم الاستقرار في دول التي شهدت الثورات، فأحد أهم ثوابت الثورات بصورة عامة هو حصول التغيرات في الانتقال من حالة الى أخرى أفضل والتي تكون هي هدف الثورة، فالدول التي شهدت ثورات نموذجية استطاعت أن تنقل المجتمع من حالة الى أخرى مثل فرنسا والولايات المتحدة، إلا أنها لم تكن كذلك في الدول العربية وقد يكون السبب حداثه التجربة.

لقد ساهمت الافكار و الحركات المتناقضة و التي تدعو الى الاعتناق و الأيمان بأيدولوجيات جديدة غير مسبوقة لدى المجتمع في ظهور دعوات و طروحات غير مقنعة وغير مقبولة، مما أوجد حالة من العزلة لدى هذه الجماعات، لذلك فحجم اللجوء الى العنف من أجل التعبير عن انفسهم وفي ظل ضعف الدولة و غياب الرقابة ساعدت هذه الظروف على نشوء و تطور الحركات و الظواهر الأكثر غرابة في المجتمعات العربية، والتي وجدت بانها أمام فرصة لإثبات وجودها في ظل هذه المتغيرات و البيئة الملائمة لها، بالمقابل استطاعت البعض منها اكتساب المشروعية والتأييد من المجتمع، أما بسبب قاعدتها الفكرية و الايدلوجية أو بسبب معارضتها للنظام، مما خلق لها قاعدة مؤيده لمواقفها المناهضة، هذا الأمر شجعها على استخدام القوة لأثبات وتطوير نفسها .

أن الثورات الناجحة لا يمكن قياس نجاحها بنجاح التغيير و الثورة، أنما بمستوى الرضا و القبول و تحقيق الاهداف التي قامت من أجلها، فضلاً عن الاستقرار الذي يلي الثورة من القوى التي قامت بها دليل على النجاح، في حين أن قيام الثورات المضادة هو دليل على الفشل، ولكن تظهر إشكالية حقيقية هنا وهي أن جهود التغيير قد تأتي بنتائج غير متوقعة، مما سيحبط آية توجهات أو تنازعات لثورات مضادة أو تصحيح للمسارات، فمثلاً أن حركات المعارضة لتغير النظام في كل من ليبيا و سوريا أدت بالنهاية الى أنتشار واسع للعنف بغض النظر عن نتائج التغير في الحالتين، إلا أن الظاهرة الأهم هي أنتشار واسع للعنف و بروز عدم الاستقرار على كافة المستويات، هذه الحالة شجعت الأنظمة السياسية القديمة و الحديثة حتى ما بعد التغير الى التمسك بالسلطة و خلقت بالوقت نفسه حالة من الاحباط و التراجع أمام القوى التي تحاول تصحيح المسار و تحقيق أهداف الثورات الحقيقية [٧]، أو حتى أن يكون مستوى المعارضة لا يتجاوز الاحتجاجات غير العنيفة أو التعبير بالرفض دون التصعيد و الضغط .

آذ كانت الديمقراطية هي الاساس والتي تمكن قياس مستوى الاستقرار والتداول السلمي للسلطة، فان حركات الاحتجاج والمعارضة في البلدان العربية قد طالبت بها وجعلتها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق اهداف الثورات، إلا أنه بالنهاية جرى الالتفاف على الديمقراطية نفسها واستطاعت الأنظمة السياسية بناء ديمقراطيات مزيفة وظيفتها ضمان بقاءها في السلطة، وهذا الأمر أدركته الشعوب التي تسعى الى التصحيح وأصبح هناك انتقال من السلمية الى العنف ومن المطالبة بالديمقراطية بالوسائل السلمية الى التغيير بالقوة والعنف.

لقد زادت مساحات العنف بعد الثورات العربية و أصبحت باتجاهين من الاعلى للأسفل و من الاسفل الى الأعلى، أي أصبح العنف أحد وسائل النظام ضد الشعب و كذلك أصبح العنف أحد وسائل الشعب ضد النظام، هذا الواقع ساهم في تعويض الديمقراطية التي كانت من المفترض أن تكون المرجعية الإساس لإدارة النظام السياسي في دول التغيير، و أن ازدياد مستوى استخدام العنف و القوه المسلحة لا يعني عدم وجودها قبل الثورات، إلا أنها كانت دائماً ما تكون مقتصرة على الأنظمة الدكتاتورية، فضلاً عن أنها غير مبطنه بالديمقراطية، فشكل و صورة الأنظمة السياسية كانت واضحة و صريحه باستخدام العنف[٨]، في حين يرى آخرين أن ارتفاع مستوى العنف وزيادة مساحته يرجع بالدرجة الأساس الى قوة المطالب و الرغبة بالتغيير السريع فالتحول في مصر بعد حكم الرئيس الاسبق مبارك و رغبة بعض الشعوب في تغير أنظمتها السياسية كان أحد أسباب أنتشار العنف، فلا الحراك الاجتماعي و لا الأنظمة السياسية لديها وسيلة او تصور أخر عن التحول نحو الديمقراطية، إلا من خلال استخدام القوة، فسرعة تغير النظام في مصر منذ اندلاع الثورة وحتى التغير لم يستغرق سوى ٢٨ يوم وفي تونس لم يستغرق سوى ١٨ يوم و سرعه الاستجابة هنا اقترنت بمستوى العنف المستخدم في هذا الحراك و ارتفاع مستوى الخسائر [٩]، أن ارتفاع عدد الضحايا دول التغيير وبسرعة كبيرة يكشف مستوى طبيعة الوسائل المستخدمة، ففي تقرير لمنظمة العفو الدولية نشر على موقعها بمناسبة مرور ٥ سنوات على الثورات العربية، يركز التقرير على الارتفاع الهائل المستمر في عدد القتلى و النازحين و المصابين للدول التي تشهد حالات صراع مثل ليبيا و سوريا و اليمن و مصر و تونس و حتى البحرين ويركز التقدير كذلك على الخسائر و التراجع في شتى القطاعات في هذه الدول و بسبب عدم الاستقرار و ارتفاع مستوى العنف الى درجات غير مسبوقة [١٠]، ويبين الجدول التالي الأعداد المرتفعة لضحايا العنف في بلدان الربيع العربي .

جدول (١) يوضح أعداد القتلى والجرحى والنازحين واللاجئين والتكلفة الاجمالية لدول الربيع العربي

الدولة	عدد القتلى	عدد الجرحى	عدد النازحين/اللاجئين	الخسارة بالمليار دولار
اليمن	١١٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٦٠
سوريا	٢٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠
مصر	٤٥٠٠	٢٥٠٠٠	لا يوجد	٢٠
تونس	٢١٩	١٤٩٢	لا يوجد	١١
العراق	١٦٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٥٩
ليبيا	٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	١٣١
البحرين	٢٨٠٠	٣٥٠٠	لا يوجد	٥
لبنان	٤٠٠	١٢٠٠	لا يوجد	٥
المجموع الكلي	٤٣٠٢٠٠	٢٣٥٩٧٠٠	١٤٣٠٠٠٠٠	٤٩١

المصدر: www.kafa24/arabic/2action.detailsid=66414

لم تترك الازمات التي تمر بها المجتمعات العربية المزيد من الخيارات لمن طالهم العنف، فهذه الازمات تركت انعكاساتها على الجميع، في جعلهم يفكرون بالطريقة التي يمكن أن تحميهم من هذه الموجه المتسلسلة من العنف، فحتى الفئات والمناطق التي كانت بعيدة عن الصراعات أصبحت جزءاً منه وتملك نفس الوسائل القائمة على أساس العنف والقوة، هذا الإدراك المتنامي دفع المجتمعات العربية الى أن تكون اشبه بالمجتمعات والأنظمة المتعسكرة، بحيث تصبح القوة هي لغة التواصل الرئيسة، مما ترك استخدامها تبعات اخرى.

إن الفاعلين الرئيسيون في مجتمعات ما بعد الثورات كان لهم دوراً كبيراً في تصاعد مستوى العنف، فالشباب الثوري و ظهور الميليشيات و الجماعات المسلحة، فضلاً عن بروز طبقات و فئات معارضة للتغيير جميعها أصبحت تؤمن بان القوة و العنف أحد أهم الوسائل للتعبير عن نفسها، هذا فضلاً عن محاولة هذه الأنظمة الى توظيف القانون بما يعطيها صلاحيات و سلطات ذكرت المواطنين بصلاحيات وسلطات الأنظمة القمعية السابقة، ففي حالة مصر ساهمت سياسات الرئيس المخلوع محمد مرسي في الحصول على صلاحيات دستوريه فوق القضاء و تسيير القضايا الاقليمية و الدولية برؤيه شخصية خاصة ،ساهم ذلك في ارتفاع مستوى السخط مع بعض الممارسات الداخلية في اجهزة الشرطة و المؤسسات الاخرى مما ادى الى ارتفاع مستوى الرفض لإدارة السلطة مما ساهم في ارتفاع مستوى العنف بالثورات المضادة[١١].

في شهادة قدمها (Brian Michael Jenkins) أمام لجنة الخدمات المسلحة في الكونغرس الامريكي بتاريخ ٢٧ شباط ٢٠١٧ حول الارهاب والتهديدات في الشرق الأوسط، توضح هذه الشهادة أن الجماعات الارهابية استغلت الأوضاع لبعض الدول للانتشار بها، أو من أجل كسب مقاتلين يؤدون ادوار بالنيابية عنهم، وهذا الوضع هو بسبب النظم السياسية لهذه الدول التي زادت من مستوى الرفض والمقاطعة ضد بعض الفئات مما جعلهم أهداف سهلة للجماعات الارهابية [١٢].

في تحليل أسباب ارتفاع مستوى العنف و انتقاله من بلد الى أخر في ظاهرة عدوى العنف السياسي التي اجتاحت بلدان الربيع العربي، فانه على الرغم من اختلاف ظروف و توقيتات الدول، إلا أن العنف وضح نقطة أساسية و مهمة، وهي أن هذه الدول لديها جميعاً نفس العوامل التي تساعد على تأجيج الصراع العنيف و لم يساعد التنوع في التركيبة السياسية و الاجتماعية و حتى الدينية في استثناءات من حالة الصراع، وهذا معناه أن هذه الدول متهيئة للصراع بصورة كبيرة، فالدول التي تصدر العنف أو التي تستورده ليس بالضرورة أن يكون هناك عوامل مشتركة مع بعضها، فلا اللغة ولا العرق و لا طبيعة الأنظمة السياسة التي جاءت للسلطة و عمرها السياسي ولا حتى دوافع الصراعات لعبت دور في نقل العنف الى مجتمعات مثله، إنما جرى استنساخ لظاهرة العنف نفسها، فقد ساهمت و سائل النقل و التكنلوجيا الحديثة في أن تكون أحد أسباب التقارب في مظاهر العنف و جرت عملية نقل لهذه الظاهرة الدول أخرى و امتدت الحالة دون تقييد للعوامل التي ذكرت سابقاً [١٣].

ويظهر العنف السائد في المجتمعات العربية ما بعد الثورات حالة من الخلل في بنية هذه المجتمعات لأي سبباً كان، سواء بسبب الحرمان الذي كانت تعاني منه الفئات المستخدمة للعنف، أو سوء ادارة للسلطة و احتكارها من قبل فئة معينة و أنتشار الفساد و المحسوبية في هذه المجتمعات ما بعد التغير التي فسحت المجال للتعبير عن الرفض باستخدام القوة، إلا أنها بالنهاية تعبر عن حالة من الانقسامات الداخلية و عدم الرضى، فالأنظمة السياسية الدكتاتورية سابقاً كانت تستخدم العنف ضد معارضيها و كان أحد أهم الوسائل لإدارة الدولة و بسقوط هذه الأنظمة لم تنجح الحكومات في إيجاد وسائل أخرى قائمة على الشفافية و النزاهة في ادارة مؤسساتها، بل أبقت العنف كوسيلة أساسية لإدارتها للدولة، مما زاد من مستوى العنف بعد ان كانت المجتمعات تأمل بان الدكتاتوريات والظلم و الفساد قد أنتهى بانتهاء الأنظمة الدكتاتورية .

تحولت الاعتقادات الى إدراك شبه حتمي بان المرحلة الانتقالية للثورات العربية هي مرحلة عسيرة، و أنها لا يمكن أن تمر بسهوله و أن نقل الدولة و نظامها السياسي من حالة الاستبداد الى الديمقراطية هي قضية شكلية، فالمشكلة تكمن في الصراعات و السلطة و هي أثبتت أنها تحدي جديد قائم على العنف أحياناً من قبل القوى السياسية التي تريد الحصول على أكبر قدر من السلطة ليصل الى امكانية اجهاض الثورة[١٤]، لذلك فان أحد أهم مسببات العنف كان طبيعة التصور و الإدراك لمرحلة ما بعد التغير، فتعدد الرؤى و التطلعات بتعدد القوى السياسية و الجهات الداعمة لها في الداخل و في الخارج خلق حالة من التنافس، تحولت بعد ذلك الى مستوى عالي من العنف القائم على أساس القضاء على الأخر، لا سيما بعد أن آطر هذا الصراع بأطر إيدلوجية و دينية و عرقيه .

هذا التعدد في الروى لم يكن صادر من القوى السياسية التي رسمت مسارها السياسي وفق ما تريد فقط، أنما قد تكون بسبب القوى الاجتماعية والتي رفعت مستوى المطالب بصورة لا واقعية سواء بمطالبة التحول من الاستبداد الى الديمقراطية أو من العلمانية الى الاسلامية أو العكس بصورة متسرعة.

فظهور قوى لديها ثقل سياسي مثل الاسلاميين في صور وسيناريوهات مستقبل الأنظمة السياسية أضاف نمط جديد لإدارة الدولة، قد لا ينطبق مع تطلعات ورغبات القوى الأخرى، وهذا الامر أظهر حالة من الانقسام والتفاوت بين مرجعتين سياسية ودينية في كيفية أدارة الدولة مما خلق حاله من الصراع تجسدت بشكل العنف [١٥]. فبينما ظهرت دعوات الانفتاح و المساواة و حقوق الانسان وفق معطيات الانفتاح و الحرية الشخصية ما بعد التغيير، ظهرت كذلك دعوات مضادة حول ضرورة الرجوع الى القيم الإسلامية، و هنا بدأ شكل الصراع يأخذ أطر التنافس بين القيم الاسلامية و العلمانية، فالانقسام السياسي و الاستقطاب الأيدلوجي بين القوى السياسية قائم، و أن هذا الانقسام هو أحد أهم متغيرات الثورات العربية الدافعة نحو العنف لسببين و هما إما بسبب انشغال القوى السياسية في صراعاتها، مما سبب حاله في الفراغ السياسي و

تدهور في أدارة الدولة على حساب الصراع مع الأخر، أو بسبب توظيف هذا الصراع من قبل هذه القوى ضد الأخر لأثبات ذاتها و تغيير مسار الصراع الى القاعدة الشعبية، هذا العامل تم توظيفه خارجياً فاندلاع الصراعات الداخلية لدول التغيير يعد هدفاً بالنسبة لبعض الاطراف الخارجية، فتحويل دول الى ساحة صراعات يمثل هدف لبعض القوى الاقليمية لأبعاد الخطر عن أراضيها أو لتصفية الحسابات بعيداً عنها، مما جعلها توظف النزاعات و تؤججها في هذه الدول [١٦].حتى الدول في الشرق الاوسط التي لم تشهد تغير في أنظمتها السياسية، فهي الأخرى مرجحة لان تكون ساحة للعنف، أو أنها تعيش حالة مؤقته من الاستقرار ممكن أن تنتهي باي وقت، فاستخدام القوة والصراع وانتشار العنف أصبح وسيلة في بيئة الشرق الاوسط وأن الصراعات بين الدول تحولت الى صراعات داخلية مدعومة من الخارج، لذلك نشاهد بعض الدول تعيش حاله الصراع أو عدم الاستقرار الداخلي بفعل المتغيرات الخارجية.

أن من أهم معطيات استخدام و انتشار العنف في بلدان الربيع العربي هي أن هذه البلدان لم تكن تعرف الديمقراطية و المطالبة بالحقوق، فواحدة من أهم محددات العنف تتمثل في اتجاهين، الاول هو وجود نظام دكتاتوري مما يجعل المواطنين يترددون في استخدام القوه ضده، و الثاني هو وجود حاله من الديمقراطية يعبر عنها المواطنين عن حقوقهم و يتم الاستجابة لهم و بالتالي في كلا الحالتين لن يتم اللجوء للعنف، و لكن هذه الحالة المتناقضة و المتعاكسة جرى اختراقها في بلدان الربيع العربي، فلم تكن البلدان العربية تمارس الديمقراطية ولا يتم بالغالب استجابة الأنظمة السياسية لها، و بالمقابل هناك أنظمة قمعيه تستخدم القوه ضد معارضيها، إلا أن ما حصل هو استغلال لنقطه ضعف وبدأت بعد ذلك حالة من العدوى في انتقال العنف، فطبيعة النظام في ليبيا و مدى قسوته لا تقارن بالأنظمة في مصر أو تونس ومع ذلك فان بداية الثورة كانت في تونس و انتقلت بعدها لمصر و السبب بذلك زيادة الوعي و التنسيق بين الجماهير المطالبة بالتغير في بلدان لم يشهد شبابها آية ممارسة ديمقراطية، ولذلك السؤال المهم هنا هو اذا كانت هذه الطبقة لم تمارس الديمقراطية فعلى ماذا ارتكزت للمطالبة بالتغيير ؟ فحتى مع نقص الخبرة عند الشباب الذين قادوا الثورات العربية فان اعتمادهم على مستوى القوة وامكانية نقل الاحتجاجات الى مستوى العنف، كان هو العامل الاساسي الذي يدفعهم نحو المطالبة بالتغير، وأن النموذج السوري واليمني خير دليل على ذلك، فالتحول من الاحتجاج الى الحرب والعنف مع النظام أعتمد على القوة واللجوء لها لم يكن خياراً مستبعداً بالنسبة لهم.

لم تستغل الأنظمة السياسية التي جاءت بعد التغيير الفرصة التي سنحت لها في عملية التحول و الانتقال من الأنظمة الدكتاتورية الى الأنظمة الديمقراطية بصوره سلسلة، فقد ساهمت مجموعة متغيرات في أعاقة و تدهور هذه الفرصة، منها ما يتعلق بالنخب الحاكمة التي لم تملك الخبرة المعرفة الكافية لأداره الدولة، مما شجع ظهور الفساد و المحسوبية التي أضعفت النظام السياسي و الذي ورثته ضعيفاً متهالك من الأنظمة السابقة، من المتغيرات الأخرى ما يتعلق بالعوامل الخارجية وفي

عرقلة عملية التحول مما أصاب التجربة بالفشل لقد كانت أحد الاسباب التي دفعت ببعض الفئات و المناطق الى دعم الجماعات التي تقاتل ضد الأنظمة السياسية هي حالة الكراهية التي تولدت لدى البعض من النخب القابضة للسلطة، فبعض المناطق و الطوائف دعمت و قامت بناء جماعات مسلحة من أجل مواجهة الأنظمة السياسية الحالية و هذا بسبب الأدراك المتنامي من عدم قدرة النخب السياسي اليوم على تحقيق أهداف و تطلعات المواطنين .

فالدعم الذي كانت تحظى به النخب السياسية اليوم قد تلاشي و الآمال التي كانت معلقة عليهم في عملية الانتقال قد اندثرت، ففي اللحظات الاولى للتغيير و الثورات كانت هذه النخب هي الخيار الوحيد، فضلاً عن تاريخها السياسي في مواجهة الأنظمة، أضافة الى الرغبة الكبيرة من قبل المواطنين في التخلص من النظم القديمة، لكن مع التجربة و مرور فترة طويلة لم تستطيع هذه النخب أثبات نفسها بل العكس أثبت فشلها، فاللحظات التي استغلتها هذه النخب لتصوير نفسها بانها الخيار الافضل قد انتهت و أصبح هناك وعي كبير من قبل الشعب و المواطنين .

ظاهرة تصدير العنف كانت من أبرز سمات الوضع في بلدان الربيع العربي، هذا التصدير أما من خلال دول تشهد اضطرابات وحالة من الفراغ السياسي و الأمني و تكون عاملاً مشجعاً لبناء الجماعات المتطرفة و تصديرهم للقتال في الخارج، أو من خلال مجتمعات و دول مستقرة و لكنها منبع من منابع التطرف و تكون مساهمة بصورة كبيرة في تصدير العنف الى الدول الاخرى[١٧]. فمثلاً تساهم الحروب بالوكالة و دعم الجماعات المسلحة مالياً و عسكرياً من قبل دول اقليمية تساهم في زيارة مستوى العنف و يعطي لهذه الجماعات الشرعية و القدرة على مواصلة القتال و بغض النظر عن نتائج الحروب إلا أنها بالنهاية تساهم في زيادة مستوى العنف، فدعم الجماعات المقاتلة في ليبيا و سوريا مثلاً زاد مستوى العنف مقابل تحقيق الدول الداعمة لأهدافها الاقليمية [١٨].

المطلب الثاني: – لماذا العنف ؟: –

على الرغم من نجاح التجارب السابقة حول الانتقال السلمي للسلطة وادارة المرحلة ما بعد الثورات مثل روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وبعض الدول في افريقيا وامريكا اللاتينية، في حين لم تستطيع الدول العربية تحقيق هذا الانتقال للسلطة بسبب سياسات الأنظمة ما بعد التغيير، فضلاً عن الانقسامات والأستقطابات الجديدة التي ظهرت في المجتمعات العربية وهذا طابعاً أضافة الى سياسات الاقصاء والتهميش من قبل الأنظمة السياسية لبعض الطبقات [١٩].

يقول (Stephan Rosiny) الباحث في (German Institute for International and Security Affairs) أن الاحتجاجات والثورات لم تكن مدركة ومعرفة في العالم العربي حتى الألفية الجديدة في القرن الحادي و العشرين وقد ساهمت مجموعة من التطورات الإقليمية في ظهور حالة الاحتجاجات و بدأت كظاهرة في الاخذ بالتزايد منذ الانتفاضات الفلسطينية وصولاً الى احتلال العراق و الاحتجاجات الاسلامية ضد الرسوم الكاريكاتيرية وهذه الاحتجاجات اخذت طابع السلم و لم يكن للعنف دور فيها ولم تكن

بالأساس موجه ضد الأنظمة السياسية، انما كانت ضد سياسات و اجراءات خارجية، إلا أنه بعد عام ٢٠١١ ظهرت موجه جديدة من الاحتجاج مختلفة من حيث بدأت مطالبها تركز على الاصلاح و الديمقراطية ومن ثم التركيز على تغير الأنظمة و محاربة الفساد[٢٠]. ورغم الاختلاف في منطلقات هذه الحركات من بلد الى أخر باختلاف الطبقات الاجتماعية و الفئات التي قادت التغيير و مستوى الثقافة و الوعي لديها، إلا أنها كانت تهدف الى الغاية نفسها وهي مواجهة الأنظمة و اسقاطها.

يرى الباحثون ان النطاقات المسلحة بدأت تزداد وتأخذ سبل آطر تبريرية من أجل ادامة أسلوبها، فبين الحق في استخدام القوة والدفاع عن النفس وبين توظيف المرجعيات والأسلوب التبريري في استخدام القوة، أصبح العنف والقوة هي الظاهرة الأكثر شيوعاً وكأنها أصبحت الوسيلة المقبولة في المجتمعات، فهذا العنف حسب (Rene Girard) الفيلسوف الفرنسي عنفاً مقدساً وأن العنف السياسي ما هو إلا امتداد لجذور العنف النهائية في النفس البشرية [٢١].

ولذلك فان السؤال الأهم الذي تدور حوله الدراسة هل أن أنتشار العنف في الشرق الاوسط هو وليد متغيرات الثورات العربية إم إنه مكنون في النفس البشرية وساعدت العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية على ابرازهُ بشكله الحالي؟. أن اعتبار العنف هو المرجعية الأساس للحركات الاجتماعية والسياسية التي ظهرت بعد الثورات العربية اختلف هو الأخرى حول مغزى وهدف الاستخدام، فبينما هو وسيلة من أجل التغيير لدى البعض، قد يكون نفسه العنف واستخدام القوة هو وسيلة من أجل اثبات البقاء والوجود[٢٢]، هذه المتغيرات ساهمت في أن تكون لغة القوة والعنف هي الأبرز، مما زاد من مساحة الاستخدام أمام لغة الحوار والدبلوماسية.

لقد ساهمت سياسات الأنظمة التي تولت الحكم بعد الثورات في زيادة مستوى العنف والتطرف، فمثلاً سياسة الانتقام والاذلال التي تعرض لها أنصار ومؤيدي الأنظمة السابقة واستخدام العنف والتصفية ضدهم، ساهم هذا في خلق حالة من الصدام المباشر، فضلاً عن أمكانية الرد بالقوة وهو ما حصل في مصر وليبيا مثلاً [٢٣]، هذه السياسات في جزء منها انعكاس للتدخلات والمصالح الإقليمية، فالبعض يرى أن الصراعات الاقليمية والتدخلات المتناقضة ساهمت في ايجاد ساحة للصراع، فالتداخل بين الاقليمية والداخلية في إطار الصراع ظهر واضحاً في الدول العربية، فأصبح الصراع هو الوسيلة الأبرز وأصبح استخدام القوة لمواجهة التحديات والتهديدات هي الظاهرة الأساس، على الرغم من أنها لا تحل او تنهي الصراع أنما قد تصعد من مستوياته، وهذه أحد اسباب انتشار تصاعد العنف في الدول العربية [٢٤].

ترى (*Katie clayman*) رئيسه برنامج بناء السلام في (The Geneva Centre for Security Policy) أن الدول الهشة و الفاشلة هي أكثر الدول عرضة لظهور العنف و أن هذه الدول تمتاز بخاصية العدوى، إي أنها لديها القدرة على تصدير الفشل و الاضطراب الى الاخرين[٢٥]، وأن انتقال العنف وفق هذه الرؤية في الدول المضطربة الى الأخرى يزيد من هذه الظاهرة، لا سيما وأن الظروف متهيئة لاستخدام العنف و انتقاله الى الأخرين، فقد

تحولت بعض الثورات الى حروب أهلية إي أنها انتقلت من حالة الى أخرى مع ضمان زيادة في العنف و القمع. ففي ليبيا و سوريا تحولت الثورات الى حروب أهلية .

وعلى الرغم أن استخدام القوة من قبل الحكومات كان هدفها فرض نفسها و المحافظة على أنظمتها السياسية، إلا أن هذا الإجراء لم يزيد الاوضاع إلا سوءاً وازداد مستوى السخط و الغضب تجاه هذه الأنظمة، مما خلق حالة من العداء المباشر. فهذه الحكومات ليس لديها القدرة على احتواء الكل عن طريق القوة وأن فرض سلطتها بالكامل أصبح أمراً صعباً في ظل أما حداثة وقلة خبرة المؤسسات الحكومية، أو أن البعض منها لا يدخل في صراع مع المدنيين، أو أن بعض المواطنين أصبحوا منشقين ويقاتلون مع المعارضة، ولقد ساهم العجز من المشهد الاجتماع و السياسي الاقتصادي في تفاقم مستوى العنف. فمعظم دول التغير تشهد حالات من التراجع في المؤسسات وأن الدولة الفاشلة و استمرار العنف سيكون أشبه بالوضع الدائم لهذه الدولة. فالدول في المنطقة التي شهدت تغيير أنظمتها كانت النتائج الاولية تشير الى احتمالية و أمكانية التطور و الانتقال السلمي في السلطة، إلا أنه بمرور الوقت اخذت الاوضاع تزداد سوءاً.

لقد كان العامل الجيو–استراتيجي دوراً في جميع الصراعات وزيادة مستوى العنف في الشرق الاوسط. فالحروب بالوكالة والصرعات السياسية والاقليمية والتحالفات المضادة جميعها كانت تشير الى موجه من العنف مقابل تراجع لإمكانية الحوار والتعاون [٢٦]. وفي قراءة ديموغرافية لأسباب ارتفاع العنف في دول الربيع العربي فان وجود الشباب في الثورات العربية كان سلاح ذو أتجاهين. فهم الطبقة الأكثر و هم الذين قادوا التغيير و أصروا عليه أمام قوة الأنظمة، و بالوقت نفسه فشل الأنظمة السياسية في تحقيق أهداف الثورات. دفعت هذه الفئة الى اللجوء للعنف لمواجهة الأنظمة ما بعد الثورات حتى الانقسامات العرقية و الطائفية لم تستطيع الأنظمة السياسية احتوائها. اما بسبب ضعف الادارة لمثل هذه الملفات الحاسمة و المهمة أو بسبب الدعم الخارجي لزيادة الانقسامات الداخلية. فثورات الربيع العربي حدثت بسبب الحالة التي وصلت اليها المجتمعات العربية ولان طبيعة الثورات شعبية فان الافق الواضح لقيادة الثورات لم يكن موجوداً. مما ادى الى حالة من تجربة الحلول ويبدأ كل تيار و حزبه محاولة وضع الحلول للمجتمع ما بعد التغير و هنا تظهر الثورات المضادة [٢٧]. فالكل يحاول ادارة الوضع حسب رأيه، مما يتسبب بحاله من التشتت و الانقسامات تكون بوابه للعنف و اختلافات الرؤى. فازدياد العنف ما بعد ثورات الربيع العربي ليست بالضرورة أن تكون سمه ايجابية بحد ذاتها، إنما هي حالة من الاخفاق سببها القيادات الجديدة، مما يدفع الاخرين للإصلاح بالقوة مره اخرى.

ظاهرة الحرمان النسبي الاجتماعي و الاقتصادي (البطالة / التعليم / الفقير) كانت أحد أسباب قيام الثورات العربية. فقد ساهم النقص الاجتماعي في ظل اداره سياسية سيئة و دكتاتورية مستبدة في حصول الاضطرابات و التي أدت الى الثورات. و أن الشعور بالحرمان و عدم المساواة في ظل طبقة شبابية متطلبة ستؤدي الى رفض هذا الواقع حتى لو بالعنف. فارتفاع مستوى بالبطالة و ازدياد الفقر يدفع الشباب الى الاحتجاج العنيف على هذه الاوضاع و في ظل عدم الاستجابة الحكومة أو مقابلة هذه المطالب بالعنف فان

مستوى التصعيد يأخذ اعلى الدرجات و تبدأ المطالب الجماهيرية بالارتفاع من الاصلاح و الاحتجاج السلمي الى تغير النظام و استخدام القوة[٢٨]. فعدم استجابة نظام الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي في تونس و الرئيس السابق معمر القذافي في ليبيا، حولت المظاهرات من الاصلاح الى تغيير الأنظمة و هذا الامر يمكن ان يتكرر بعد ذلك في دول التغير.

ساهمت بذلك ايضاً وسائل الأعلام في تأجيج العنف، فقد كان الأعلام دوراً كبيراً في أن يكون واجهة لاستخدام العنف، إذ ساهم في تخفيف حده الخوف وتأجيج واستنفاض الغضب لدى الفرد ودفعه الى التعبير عن رفضه بالقوة، لقد وفر الاعلام بيئة ملائمة للعنف، فأما عن طريق أثارة المشاعر والعواطف مما يدفع الافراد للتعبير عن رأيهم بالقوة، أو من أجل الانتقام وكذلك ساهمت وسائل الاعلام في التقريب الجماعات المعارضة وتوحيد وتنسيق عملهم [٢٩].

من ضمن تعاريف الدولة الفاشلة لصندوق السلام بانها الدولة التي تعاني من العنف السياسي أو الصراع المسلح و الذي لا تتمكن من احتوائها، أو أنها الدولة التي لا تكون قادرة على توفير الخدمات و من ضمنها الأمن و السلام و الاستقرار، حاله العنف التي انتشرت في الشرق الاوسط بعد الربيع العربي جعلت الدولة العربية تقع في مقدمة الدول الأكثر فشلاً أو المتجه نحو الفشل[٣٠]. و بغض النظر عن معايير الفشل الأخرى فأن الارتفاع مستوى العنف و الاقتال الداخلي جعل الدول العربية ضمن الدول الأكثر فشلاً، وهذا دليل على أنها تعاني من حاله عدم الاستقرار و تزايد في مستويات القتال مما يسبب لها الفشل، فحتى مقايس الفشل الأخرى مثل الخدمات و شرعيه السلطة وتحملها المسؤولية لإدارة الدولة، ترتبط بصورة كبيرة في الشرق الاوسط بطبيعة و مستوى الصراع الداخلي، ويبين الجدول الاتي ترتيب الدول الفاشلة بالمنطقة العربية و الملاحظ أن هذه الدول شهدت صراعات و حالات من القتال و العنف الداخلي ما دفعها الارتقاء لمستويات متقدمة من ترتيب الدول الفاشلة .

جدول (٢) ترتيب الدول العربية ضمن معايير الدول الفاشلة

العام / الدولة	٢٠١١		٢٠١٢		٢٠١٣		٢٠١٤		٢٠١٥		٢٠١٦	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
ليبيا	١١١	٦٨,٧	٥٠	٨٤,٩	٥٤	٨٤,٥	٤١	٨٧,٨	٢٥	٩٥,٣	٢٥	٩٦,٤
سوريا	٤٨	٨٥,٩	٢٣	٩٤,٥	٢١	٩٧,٤	١٥	١٠١,٦	٩	١٠٧,٩	٦	١١٠,٨
اليمن	١٣	١٠٠,٣	٨	١٠٤,٨	٦	١٠٤	٨	١٠٥,٤	٧	١٠٨,١	٤	١١١,٥
العراق	٩	١٠٤,٨	٩	١٠٤,٣	١١	١٠٣,٩	١٣	١٠٢,٢	١٢	١٠٤,٥	١١	١٠٤,٧
تونس	١٠٨	٧٠و١	٩٤	٧٤,٢	٨٣	٧٦,٥	٧٨	٧٧,٥	٨٦	٧٥,٨	٨٨	٧٤,٦
مصر	٤٥	٨٦,٨	٣١	٩٠,٤	٣٤	٩٠,٦	٣١	٩١	٣٨	٩٠	٣٨	٩٠,٢
البحرين	١٢٩	٥٩	١٢٥	٦٢,٢	١٢٤	٦٢,٩	١٢٠	٦٤,٥	١١٩	٦٤,٣	١٢١	٦٣,٤

المصدر: – دلال محمود السيد، متلازمة التدهور، بحثاً عن مقاربة نظرية لفشل الدولة في الشرق الأوسط، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٨،(ابريل ٢٠١٧)، ص ٩.

لقد جعل العنف منطقة الشرق الاوسط منطقة مضطربة و ساحة للصراعات و أصبح من الصعوبة اخضاعها لقواعد و سلوكيات السياسية، فمن الصعوبة التوقع بالاضطرابات و العنف بالمنطقة، إذ ارتبط معظم هذا العنف بسبب طبيعة الأنظمة السياسية و اردتها للسلطة، مما خلق حالة من التمرد و الرفض لها و تسبب بظهور موجة عنف من القاعدة الى قمة الهرم في السلطة، بالمقابل استخدمت معظم الأنظمة القوة القمع لمواجهة مطالب المواطنين من زاد من انتشار هذه الظاهرة، فضلاً عن معطيات العنف كثقافة مترسخة في قيم شعوب الشرق الاوسط بسبب حداثة التجربة الديمقراطية و عدم ممارستهم لها مسبقاً أدى الى خلق جيلاً يؤمن بأن العنف الوسيلة الأكثر قدرة على تحقيق الهدف، لذلك فان ارتفاع مستوى العنف يعكس لنا طبيعة البيئة الموجودة في بلدان ما بعد التغيير، فضلاً عن الاعداد المرتفعة من القتلى و الجرحى و النازحين في تلك البلدان فقد ظهر بعد التغيير عوامل و اسباب ادت الى العنف، فقد ظهر بعد التغيير عوامل و اسباب ساعدت على العنف، فقد ازداد الركون الى الهويات الفرعية، وبدأت تظهر هويات فرعية على حساب الهوية الوطنية و بسبب العنصرية التي تدفع بالانتماء الى مثل هذه الهويات أصبح لعنف أحد أهم السمات لأثبات الذات، و لعل هذا السبب له ما يبرره بسبب ضعف الهوية الوطنية أو الشعور بالإقصاء، مما يولد شعور بضرورة البحث عن الهوية أخرى فقد ساهمت العوامل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الامنية في تعزيز أنماط العنف بعد الربيع العربي و التي اخذت أشكال عده منها الجماعات الارهابية التي وجدت العنف بأنه الوسيلة التي تضمن بقاءها .

الخلاصة: –

أن الربيع العربي جاء من أجل الديمقراطية ورفض الأنظمة الدكتاتورية المتسلطة، لكن جاءت النتائج بصورة غير هو متوقع، فأنتجت سياسات متشابهة للأنظمة السابقة مما دفع الى قيام الثورات المضادة والتي قادتها فئة الشباب التي كانت أحد أهم أسباب التغيير.

عندما يغيب الحوار يصبح العنف هو الوسيلة الوحيدة للتواصل، فالديمقراطية كان من المفترض أن تضمن الحوار و عدم الاقصاء و تضمن الحرية، إلا أن الخلل في تطبيق الديمقراطية يعكس مدى قدره الأنظمة السياسية على احتواء العنف، فضلاً عن قناعة القوى السياسية عن التنازل قليلاً من أجل تجنيب دولهم الفوضى، وهذا الأمر لم يحدث فكل القوى ترى نفسها بأنها صاحبة الحق في السلطة و أن نموذجها لابد أن يكون وهو الأساس في ادارة الدولة، و هذا الصراع أظهر حالة العنف بين القوى السياسية حول السلطة و الاقصاء و من جهة، و العنف الذي ظهر بين السلطة و المواطنين من جهة أخرى، بسبب شعور المواطنين بانحراف الثورات وصعوبة التغيير و خساره بعض القضايا مثل الاستقرار السياسي و الأمني، ما يدفعهم بالثورة المضادة أو العنف الذي يظهر بين النظام السياسي و المواطنين و من جهة و الجماعات الارهابية من جهة أخرى، هذه الانماط الثلاثة من العنف تعكس حاله عدم الاستقرار في العالم العربي بعد الثورات التي

ظهرت جلياً في بعض البلدان مثل مصر وسوريا و ليبيا و اليمن و اقل ميلاً للعنف مثل تونس، أن ارتفاع مستوى العنف بكل أشكاله سواء كان من النظام أو المواطنين أو الجماعات الإرهابية يعكس واقعاً لفشل السياسية والحوار، أما بسبب ضعف الوسائل أو فقدان الأمل بالحلول السلمية أو من أجل الحصول على السلطة بالقوة لإرغام الأخرين على الاعتراف به وقبوله كطرف فاعل، فبعض القوى السياسية استخدمت العنف لأثبات نفسها والاعتراف بها أمام هذا الكم الهائل من التيارات التي ظهرت بعد التغيير في ظل بيئة منقسمة تساعدها على ايجاد مؤيدين لها.

كان من المفترض أن يحقق الربيع العربي السلام و الديمقراطية و الاستقرار ليس فقط لبلدان التغيير، أنما تكون هنالك حالات مماثلة و انتقال للديمقراطية في معظم الشرق الاوسط إذا ما نجحت التجربة، أي أنه كان من المفترض أن يكون المستقبل أكثر استقراراً سواء البلدان التغيير أو الدول التي ستضطر لأجراء تعديلات ديمقراطية تتناسب مع طبيعة الوضع، لكن هذا لم يحدث بل العكس، فالذي حدث هو موجة من العنف و الاضطرابات لم تجلب سوء الدمار و الخراب لبلدان الشرق الاوسط، فضلاً عن افشال نموذج الربيع العربي و عدم رغبة أي شعب تكرار التجربة بسبب النتائج التي افرزت بيئة و فراغ سياسي و اجتماعي و حتى ديني تم استغلاله من قبل الجماعات المسلحة لظهور جيل جديد اشد عنفاً من سابقيه ليصبح مرجعية سياسية و دينية لبعض الفئات التي تشعر بالإحباط أو الاقصاء التي أصبحت هذه الجماعات المسلحة لديها القدرة على احداث التغيير أو الحاق الضرر بالحكومات ورغم صغر عددها، ذلك بسبب اساليب القتال التي تستخدمها.

أن الخضوع والمهادنة التي كانت تمتاز بها الشعوب المستعمرة لم تعد موجودة وأن رفض الظلم والمواجهة أصبح سمه سائدة، فالعوائق والتحديات التي كانت تضعها الأنظمة السياسية السابقة وكذلك بعض القناعات التي كانت تؤمن بها الجماعات للخضوع والركون للاستسلام للأنظمة السياسية لم تعد موجودة فهذه الاجيال لا تؤمن بهذه القناعات ولم تعد ترهبها السلطة مما يدفعها للتعبير عن الرفض بالقوة والعنف.

المراجع: –

اولاً: –العربية: –

١. "الربيع العربي": بعد مرور خمس سنوات، شوهد في ٢-٩-٢٠١٧.
https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2016/01/arab-spring-five-years-on/

٢. أ. د بو حنية قوي، انسداد الأفق، أسباب تعثر تسوية الصراعات الداخلية العربية، مجلة اتجاهات الاحداث، العدد ٢١(يونيو ٢٠١٧).

٣. أبو بكر الدسوقي، الثورات العربية، لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨(ابريل ٢٠١٢).

٤. نصر محمد عارف، النفق الانتقالي: المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨(ابريل ٢٠١٢).

٥. د. وحيد عبد المجيد، ربيع العرب وحروبهم: المخاض الأخير، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٩، مؤسسة (يناير ٢٠١٥).

٦. دلال محمود السيد، متلازمة التدهور، بحثاً عن مقاربة نظرية لفشل الدولة في الشرق الأوسط، ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٨(ابريل ٢٠١٧).

٧. ديفيد شينكر و ويكلي ستاندارد، مصر: هل ذهبت حملة التطهير أبعد مما ينبغي؟، رأي ومقالات، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، تاريخ الزيارة، ٢٤-٨-٢٠١٧ http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/a-purge-too-far

٨. سامح راشد، اقتراب خاطئ لمواجهة التحديات، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٠٣(يناير ٢٠١٦).

٩. كاتي كليمان، الازمات والصراعات الإقليمية والدول الهشة، في مجموعة باحثين (القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين) رؤية متنافسة للنظام الدولي، تحرير جرايمي هيرد، دراسات مترجمة، العدد ٦٠(٢٠١٣).

١٠. مجموعة باحثين، انكسارات عربية، مواطنون، دول، وعقود اجتماعية، (بيروت: مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، ٢٠١٧).

ثانياً: -الأجنبية: -

1. Brian Michael Jenkins, Middle East Turmoil and the Continuing Terrorist Threat—Still No Easy Solutions, **Testimony**, **Document Number**: CT-462, (July 2017).

2. Farhad Khosrokhavar, Violence in the Arab Revolutions: The Paradigmatic Case of Egypt, **International and Multidisciplinary Journal of Social Sciences**, Vol. 3 No. 1(March , 2014).

3. George Lawson, Revolution, Non-Violence, and the Arab Uprisings, **Mobilization: An International Quarterly Article**, Vol 20, Issue 4(December 2015).

4. Gleditsch, Kristian Skrede & Mauricio Rivera Celestino, Non-Violence and Democratization, **PRIO Policy Brief**, NO 16(2016).

5. Hamza Meddeb, Precarious Resilience: Tunisia's Libyan Predicament , **future notes**, NO 5, April 2017, http://www.iai.it/sites/default/files/menara_fn_5.pdf

6. Hardin Lang and Muath Al Wari , The Flow of Foreign Fighters to the Islamic State, Assessing the Challenge and the Response,(Washington, D.C, : Center for American Progress 2016).

7. Henry Wilkinson, society and security, Political violence contagion, A framework for understanding the emergence and spread of civil unrest, **Emerging Risk Report – 2016**, The Corporation of Lloyd's, London, UK,(April 2016).

8. Patricia Bauer, Bertold Schweitzer, **The Egyptian Revolution 2011: Mechanisms of Violence and Non-Violence, State of Peace Conference & Peace Report 2012, "Democracy in Crisis: The Dynamics of Civic Protest and Civic Resistance**" Key theme: „Non-Violent Regime Change, ("Austrian Study Centre for Peace and Conflict Resolution – ASPR, Austrian, 18 – 21 September 2012).

9. Sadaf Farooq, Saiqa Bukhari and Dr. Manzoor Ahmed, Arab Spring and the Theory of Relative Deprivation, **International Journal of Business and Social Science** , VOL 8, NO 1(January 2017) .

10. Stephan Rosiny and Thomas Richter, The Arab Spring: Misconceptions and Prospects, **GIGA Focus, Middle East**, NO 4(October 2016).

11. Talha Köse and Ufuk Ulutaş , Regional Implications of the Qatar Crisis: Increasing Vulnerabilities, Perspective, NO 5, JUNE 2017
https://setav.org/en/assets/uploads/2017/06/RegionalImplicationsoftheQatarCrisis.pdf

الهوامش :

1. Hardin Lang and Muath Al Wari , **The Flow of Foreign Fighters to the Islamic State, Assessing the Challenge and the Response** (Center for American Progress, Washington, D.C, U.S.A, March 2016), p 13.
2. Henry Wilkinson, society and security, Political violence contagion, A framework for understanding the emergence and spread of civil unrest, **Emerging Risk Report** – 2016, The Corporation of Lloyd's, London, UK,(April 2016), p 5.
٣. مجموعة باحثين، **انكسارات عربية، مواطنون، دول، وعقود اجتماعية**، (مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، بيروت، لبنان، ٢٠١٧)، ص ٢٣-٢٥.
4. George Lawson, Revolution, Non-Violence, and the Arab Uprisings, Mobilization: An **International Quarterly Article**, Vol 20, Issue 4, (December 2015), p 463-467.
5. Patricia Bauer, Bertold Schweitzer**, The Egyptian Revolution 2011: Mechanisms of Violence and Non-Violence, State of Peace Conference & Peace Report 2012, "Democracy in Crisis: The Dynamics of Civic Protest and Civic Resistance" Key theme: „Non-Violent Regime Change**", (Austrian Study Centre for Peace and Conflict Resolution – ASPR, Austrian, 18 – 21 September 2012), p 3.
6. George Lawson, Revolution, Non ……., op.cit, p 458-459.
7. Gleditsch, Kristian Skrede & Mauricio Rivera Celestino, Non-Violence and Democratization, **PRIO Policy Brief**, NO (16 (2016), p 2.
8. Farhad Khosrokhavar, Violence in the Arab Revolutions: The Paradigmatic Case of Egypt, **International and Multidisciplinary Journal of Social Sciences,** Vol. 3, No.1, (March 2014). p 3.

9. Ibid, p 4.
١٠."الربيع العربي": بعد مرور خمس سنوات، شوهد في ٢-٩-٢٠١٧.
https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2016/01/arab-spring-five-years-on/
11. Farhad Khosrokhavar, Violence ….., op.cit, p 6-7.
12. Brian Michael Jenkins, Middle East Turmoil and the Continuing Terrorist Threat—Still No Easy Solutions, **Testimony, Document Number: CT-462**,(July 2017), p 5.
13. Henry Wilkinson, society …….op.cit, p 12-13.
١٤.أبو بكر الدسوقي، الثورات العربية، لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٨٨، (ابريل ٢٠١٢)، ص ٥٠-٥١. ولمزيد من التفاصيل انظر: نصر محمد عارف، النفق الانتقالي: المسارات المضطربة للثورات في المنطقة العربية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٨٨، (ابريل ٢٠١٢) ،ص ٥٥.
15. Farhad Khosrokhavar, ….., op.cit, p 7.
16. Stephan Rosiny and Thomas Richter, The Arab ….., op.cit, p 8.
17. Hamza Meddeb, Precarious Resilience: Tunisia's Libyan Predicament , **future notes**, NO 5, April 2017, http://www.iai.it/sites/default/files/menara_fn_5.pdf
18. Talha Köse and Ufuk Ulutaş , Regional Implications of the Qatar Crisis: Increasing Vulnerabilities, **Perspective,** NO 5, JUNE 2017 https://setav.org/en/assets/uploads/2017/06/RegionalImplicationsoftheQatarCrisis.pdf
١٩. أ. د بو حنية قوي، انسداد الأفق، أسباب تعثر تسوية الصراعات الداخلية العربية، **مجلة اتجاهات الاحداث**، العدد ٢١، (يونيو ٢٠١٧)، ص ٣٨-٤٠.
20. Stephan Rosiny and Thomas Richter, The Arab Spring: Misconceptions and Prospects, **GIGA Focus, Middle East**, NO 4, (October 2016), p 3.
٢١.فهد سليمان الشقيران، محاولة لفهم ظاهرة العنف في العالم، صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠ يوليو ٢٠١٧.
22. Farhad Khosrokhavar, Violence …… op.cit, p 6.
٢٣.ديفيد شينكر و ويكلي ستاندارد، مصر: هل ذهبت حملة التطهير أبعد مما ينبغي؟، رأي ومقالات، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، ٤ نيسان/أبريل ٢٠١١، شوهد في، ٢٤-٨-٢٠١٧
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/a-purge-too-far
٢٤.سامح راشد، اقترابا خاطي لمواجهة التحديات، **مجلة السياسة الدولية**، العدد٢٠٣، (يناير ٢٠١٦)، ص ١٤٧.
٢٥.كاتي كليمان، الازمات والصراعات الإقليمية والدول الهشة، في مجموعة باحثين (القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين) رؤية متنافسة للنظام الدولي، تحرير جرايمي هيرد، **دراسات مترجمة**، العدد ٦٠ (٢٠١٣)، ص ١١٦-١١٧.
٢٦.مجموعة باحثين، انكسارات عربية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.
٢٧.د. وحيد عبد المجيد، ربيع العرب وحروبهم: المخاض الأخير، **مجلة السياسة الدولية**، العدد١٩٩ (يناير ٢٠١٥)، ص ٥٤.
28. Sadaf Farooq, Saiqa Bukhari and Dr. Manzoor Ahmed, Arab Spring and the Theory of Relative Deprivation, **International Journal of Business and Social Science** , VOL 8, NO 1 (January 2017), p 127.
29. George Lawson, Revolution, Non ……., op.cit, p 464.
٣٠.دلال محمود السيد، متلازمة التدهور، بحثاً عن مقاربة نظرية لفشل الدولة في الشرق الأوسط، ملحق تحولات استراتيجية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ٢٠٨ (ابريل ٢٠١٧)، ص ٧-٩.